علة العدل
المانعة من الصرف

تأليف: أحمدبن محمدبن ناصرالتام

بسـم اللـه الرحـمـن الرحـيـم

الحقوق محفوظة للمؤلف

لمن أراد التواصل بالمؤلف عبر الواتس آب

(0553734275)

http://sarhaan.com

MAHADSUNNAH.COM

المقدمة:

الحمدلله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم-.

ثم أما بعد:

فمن المعلوم في علم العربية، أن الممنوع من الصرف[1]، ما كانت فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين، وذلك في:

*-**صيغة منتهى الجموع**: على وزن (مَفَاعِل، ومَفَاعِيْل)، مثل: (مَدَارِس، مَسَاجِد، مَصَابِيْح، تَرَاوِيْح).

*-**كل اسم منتهي بألف تأنيث**، إما **ممدودة** بعد ثلاثة أحرف، مثل: (صحراء، وحمراء، وحسناء، وبيضاء)[2]؛ أو **مقصورة زائدة**، مثل: (سلمى، وذكرى)[3].

أو ما كانت فيه علتين، وذلك في:

///الأعلام//

---

[1] الممنوع من الصرف هو الاسم الذي لا ينوَّن.

[2] أما إذا كانت الكلمة ثلاثية أو رباعية فإنها تُصرف، مثل: (ماء، وهواء).

[3] أما إذا كانت الألف من أصل الكلمة فإنها تُصرف، مثل: (فتى).

*-**العلمية مع التأنيث:** مثل: (فاطمة، عائشة).

والتأنيث على ضربين:

الأول: تأنيث لفظي، مثل: (طلحة، حمزة).

والثاني: تأنيث معنوي، مثل: (زينب، مريم)[4].

*-**العلمية مع زيادة ألف ونون:** مثل: (عثمان، شعبان).

*-**العلمية مع العجمة:** مثل (إسماعيل، إسحاق، إدريس، إبراهيم)[5].

*-**العلمية مع التركيب المزجي:** مثل: (بعلبك، حضرموت).

*-**العلمية ووزن (فُعَل)**، مثل: (عُمَر، زُفَر، زُحَل).

*-**العلمية ووزن الفعل**[6]، مثل: (أحمد، أشرف، أكرم، أفضل، يزيد، يحيى).

و**//الأوصاف//**

---

[4] أما الثلاثي ساكن الوسط، كـ(هِنْد) و(شَمْس) فيجوز صرفه ومنعه.

[5] يستثنى من ذلك ما كان أعجميًّا ثلاثيًا ووسطه ساكن، مثل: (نوح، وهود، ولوط).

[6] وزن الفعل الماضي والمضارع.

*-**الوصفية وزيادة الألف والنون:** مثل: (شبعان، جوعان)، وذلك بشرط مؤنثه على وزن (فعلى): مثل: (شبعان = شبعى) و(جوعان = جوعى).

فإن كان مؤنثه غير (فعلى) نوّن.

*-**الوصفية[7] مع وزن الفعل:** مثل: (أحمر، أخضر، أصفر)، وذلك بشرط مؤنثه على وزن (فعلاء): مثل: (حمراء، خضراء، صفراء).

فإن كان مؤنثه غير (فعلاء) نُوّن[8].

*-**الوصفية مع وزن (فُعَل) وهي على ضربين:**

الأول: مثل: (أُخَر)[9]، وهي وصف لجمع المؤنث.

والثاني: الأعداد من واحد إلى عشرة على وزن (فُعَال) و(مَفْعَل)[10]: مثل: (أُحَاد = مَوْحَد) و(ثُناء = مَثْنَى) و(ثُلاث = مَثْلَث).

---

[7] الصفة الأصلية لا العارضة.

[8] وكذلك لا تقبل هذه الصفة التاء، مثل (أرمل) فمؤنثها (أرملة).

[9] وهي معدولة عدل تقديري.

[10] وهي معدولة عدل تحقيقي.

وقد جمع ابن النحاس الحلبي الممنوع من الصرف بقوله: [من بحر البسيط]

اجْمَعْ، وزن، عادلًا، أنث، بِمَعْرِفةٍ،

ركب، وزد، عجمة، فالوصف، قد كملا[11].

وقال الآخر: [من بحر البسيط**]**

عدل، ووصف، وتأنيث، ومعرفة،

وعجمة، ثم جمع، ثم تركيب

والنون زائدة من قبلها ألف،

ووزن فعل، وهذا القول تقريب.

ومن هذه العلل التي منعت الاسم عن الصرف، علة العدل، وقد بحثت في تعليلها، وهل الألفاظ الممنوعة من الصرف بحجة العدل -أعلامًا وأوصافًا- محصورة، أو يمكن حصرها؟ وكل ذلك في هذا البحث الذي بين يديك، والله الهادي إلى سواء السبيل.

[11] انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (586).

البـاب الأول:

ماهي علة العدل، المانعة من الصرف؟

هي خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى، مع بقاء المعنى والمادة[12].

وفائدته: **من جهة اللفظ**: التخفيف والاختصار، **ومن جهة المعنى**: استقرار العلمية فيه، لأن صيغة (فُعَل) في الأعلام المعدولة، مُستقرة فيها العلمية بخلاف صيغتها قبل العدل، فيتوهم المتوهم أنها صفة.

قال ابن السراج في "الأصول":

ومعنى العدل أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسمٌ ويغير بناؤه، إما لإزالة معنى إلى معنى، وإما لأن يسمى به. ا.هـ[13]

---

[12] فيخرج بذلك:
*- التحويل عن طريق القلب، كـ(أيس) لأنها مقلوب (يئس).
*-التحويل عن طريق التخفيف، كـ(فَخْذ) لأنها تخفيف (فَخِذ).
*-التحويل عن طريق الإلحاق، كزيادة الواو في (كَوْثَر) لإلحاقها بـ(جَعْفَر).
*-التحويل عن طريق زيادة المعنى، كـ(رجيل) بالتصغير، لإفادة معنى التحقير.

[13] الأصول في النحو (88/2).

وقال ابن يعيش في "شرح المفصل**":**

والعدل اشتقاق اسم عن اسم، على طريق التغيير له، نحو: اشتقاق (عُمَر) عن (عَامِر)، والمشتقُّ فرعٌ على المشتقّ منه.

والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل، أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر، أُخذ من الأول، كـ(ضارب) من (الضَّرْب)؛ فهذا ليس بعدل، ولا من الأسباب المانعة من الصرف، لأنّه اشتُقّ من الأصل بمعنى الفاعل، وهو غير معنى الأصل الذي هو (الضّرب).

والعدل هو أن تريد لفظًا، ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظًا، والمرادُ غيره.

ولا يكون العدل في المعنى، إنما يكون في اللفظ، فلذلك كان سببًا، لأنَّهُ فرعٌ على المعدول عنه، فـ(عمرُ) علمٌ معدولٌ عن (عامرٍ) علمٍ أيضًا؛ وكذلك (زفرُ) معدولٌ عن (زافرٍ) علمٍ أيضًا.ا.هـ[14]

ويكون العدل: على قسمين:

[14] شرح المفصل (174/1).

الأول: **تحقيقي**: كالعدل في الأعداد، فأُحاد معدول عن مَوْحَد، وثُناء معدول عن مَثْنَى، وثُلاث معدول عن مَثْلَث، ورُباع معدول عن مَرْبَع، وهكذا إلى العشرة، فإنها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول، فأصل: جاء القومُ أُحادا، أي: جاءوا واحدًا فواحدا، وكذا :جاء القومُ مثنى أي: اثنين اثنين.

وكذلك (سحر) و(أخر)، فإن دليل العدل فيها ورود كل لفظ منها مسموعًا عن العرب، وبصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف، مع اتحاد المعنى في الصيغتين، فـ(سحر) بمعنى السحر، و(أخر) بمعنى آخر؛ فالذي دل على أن كل واحد من هذه الألفاظ وأشباهها معدول، ليس الصرف أو عدمه، وإنما هو وروده عن العرب بصيغة أخرى تخالف صيغته الممنوعة بعض المخالفة، مع اتحاد المعنى في الحالتين.

** وهذا القسم لا بد أن يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته إلى صيغة أخرى، وغير ضرورة البناء، وغير تبع الأخوات؛ ولذا: فمع منع

الصرف دلالة أخرى على عدلها، وهي أن معناها يكرر دون لفظها.

فكأن (أُحاد ومَوْحَد) معدولان عن واحد واحد، و(ثُناء ومثنى) معدولان عن اثنين اثنين، و(ثُلاث ومثلث) معدولان عن (ثلاثة ثلاثة).

قال الفاكهي: والدليل على أن أصلها كذلك أن معناها مكرر، والأصل أنه إذا كان المعنى مكررًا يكون اللفظ أيضًا مكررًا، ليوافق الدال المدلول، فعلم أن أصلها لفظ مكرر[15].أ.هـ

وفي "أصول" ابن السراج:

ومعنى العدل أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسمٌ ويغير بناؤه، إما لإزالة معنى إلى معنى، وإما لأن يسمى به؛ فأما الذي عُدل لإزالة معنى إلى معنى، فمثنى وثلاث ورباع وأحاد، فهذا عُدِلَ لفظه ومعناه، عُدِلَ عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعن لفظ اثنين، إلى

---

[15] الفواكه الجنية (141).

لفظ مثنى، وكذلك أحاد عُدِلَ عن لفظ واحد، إلى لفظ أحاد، وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد، وسيبويه يذكر أنه لم ينصرف؛ لأنه معدول، وأنه صفة؛ ولو قال قائل: إنه لم ينصرف، لأنه عُدل في اللفظ والمعنى جميعًا، وجعل ذلك لكان قولًا.ا.هـ[16]

والثاني: تقديري: كالأسماء التي سُمعتْ ممنوعة من الصرف على وزن (فُعَل)، وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية، فقدروا العدل فيها، ولا مانع منه، مثل: (عُمَر، زُحَل، قُثَم)، وغيرها.

** وهذا القسم ليس هناك دليل آخر على عدله سوى كونه ممنوعًا من الصرف كالأعلام المعدولة، أو لتحقيق البناء كـ(حضار)[17]، أو لتبع الأخوات كـ(قِطام)[18].

---

[16] الأصول في النحو (88/2).

[17] **قال ابن مالك في "شرح الكافية الشافية (1477/3)"**:
ما التزم إعرابه من موازنات (فعال) فليس بمعدول كـ(دلال) اسم امرأة؛ ولا يكون المعدول إلا اسم مؤنث، فإن توهم تذكير، قدر تأنيث، كما قدر سيبويه مسمى (سفار) وهو ماء (ماء)، ومسمى (حضار) وهو كوكب (كوكبة).ا.هـ
وقال ابن هشام في "شرح القطر (315)":
إذا كان آخره راء كـ(سفار) اسم لماء، و(حضار) لكوكب، و(وبار) لقبيلة، فأكثرهم يُوافق الحجازيين على بنائه على الكسر؛ ومنهم من لا يوافقهم، بل يلتزم الإعراب ومنع الصرف. ا.هـ

أي: إن منع الصرف هو الدليل على وجود علة العدل في ذلك الاسم، لأن الاسم لا يمنع من الصرف إلا لاجتماع فرعين[19] أو أكثر؛ ولأنه لما نظر فيه وجد غير منصرف، ولم يكن فيه إلا العلمية، فقدروا فيه العدل حفظًا لقاعدتهم، وهذا في الأعلام والأوصاف التي على وزن (فُعَل)، فإنها سُمعت في كلامهم ممنوعة من الصرف، وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية، وكان من قاعدتهم: أن الاسم لا يمتنع من الصرف إلا إذا كان فيه علتان، فقدروا فيها العدل لإمكان ذلك دون غيره، وأنها معدولة عن (فَاعِل)، وكلها أعلام وأوصاف قبل وبعد العدل، لئلا يلزم منع الصرف لعلة واحدة، كما قدروا البناء في ما كان علمًا لمؤنث على صيغة (فِعال) أو في (أمس).

---

[18] وهذا في لغة تميم خاصة، أما الحجازيون فيبنونه على الكسر.
قال الشاعر: [من بحر الوافر]
إذا قالت حِذَامِ فصدقوها فإن القول ما قالت حِذامِ.
وانظر: شرح القطر(314-315).

[19] التعريف فرع عن التنكير، والتأنيث فرع عن التذكير، والزيادة فرع من عدم الزيادة، والعجمة فرع من الأصل العربي، والعدل فرع عن جهته وأصله.

وينقسم باعتبار آخر إلى قسمين:

الأول: عدل أعلام: فما كان على صيغة (فُعَل) كـ(عمر، وزفر)، بشرط أن يكون: مفردًا مذكرًا مُكبرًا معرفةً[20]، والتحقيق أنه لا بد من السماع فيه عن العرب ممنوعًا من الصرف، ويلحق به ما جاء على وزنه من ألفاظ التوكيد، كـ(جمع، وكتع، وبتع) إذ إن كل واحد علم جنس على الإحاطة والشمول؛ وما كان على صيغة (فِعَال) علمًا لمؤنث، كـ(رِقاش، وحذام، وقطام)[21]؛ ويلحق به لفظ (أمس)، ولفظ (سحر).

والثاني: عدل صفات: وهذا في صيغ (فُعَال، ومَفْعَل) وذلك في الأعداد المعدولة كـ(ثلاث، ومثلث، ورباع، ومربع)؛ ويلحق به لفظ (أُخر).

---

[20] فالجمع والمؤنث والنكرة والمصغر يُصرف.

[21] **قال ابن مالك في "شرح الكافية الشافية (1476/3)":**
ومن الممنوع للعدل والتعرف (رقاش)، ونحوه من أعلام المؤنث، الموزونة بهذا المثال؛ فهذا النوع في لغة بني تميم معرب ممنوع من الصرف، وفي لغة الحجازيين مبني على الكسر.
ووافقهم التميميون إلا قليلًا في بناء ما آخره راء كـ(ظفار) و(وبار).ا.هـ

//تتمة// بعض النحاة المعاصرين يرى أن الأسهل إعرابًا وبدون تكلف، أن يُقال: في الأعلام المؤنثة كـ(حذام وقطام) ممنوع من الصرف للعلمية وصيغة (فِعال)؛ وفي (مثنى ومثلث) ممنوع من الصرف للعلمية وصيغة (مَفْعَل)؛ وفي (عمر وزفر) ممنوع من الصرف للعلمية وصيغة (فُعَل).

البـاب الثـاني:

العدل التقديري علة نظرية[22]:

وذلك أن هناك خمسة عشر علمًا، وردت عن العرب غير منونة، على وزن (فُعَل)؛ و(فُعَل) ليس في أوزان المشتقات القياسية، فافترضوا أن أصل صيغتها (فَاعِل)؛ وأنهم عدلوا فيها عن (فَاعِل) إلى (فُعَل)، فجعلوا ذلك مع العلمية علة المنع من الصرف.

فعلى هذا ما كان على وزن (فُعَل) كـ(عُمَر، وأخر)، يكون ممنوعًا من الصرف على القاعدة لعلتين:

الأولى: العلمية أو الوصفية، **والثانية**: العدل.

فالعلة العلمية أو الوصفية ظاهرة، وليس كل علم أو وصف ممنوع من الصرف، فأوجدوا لها علة نظرية، هي العدل، **وقالوا**: هي علة في مقام حل الإشكال نظريًا، ولا يترتب على وجودها محال، فلذا تتبعوا كل

[22] المقصود بالنظرية، أنها تعليل نحوي قياسي جدلي، وإلا فكم وردت من أعلام معدولة عن بعضها ولم تمنع من الصرف لا المعدولة ولا المعدول عنها، وليس في هذا إنكار لكون العدل من العلل اللفظية التي حولت الاسم من الصرف إلى المنع، مع علة اللفظ كالعلمية أو الوصفية.

الاسماء التي جاءت غير مصروفة على وزن (فُعَل)، وسمعت من العرب هكذا، وليس فيها علة ظاهرة مانعة من الصرف، فجعلوا علتها العدل مع العلمية أو الوصفية.

البـاب الثـالـث:

أوزان العدل ستة، وهي:

1- **فُعَال**: كـ(ثناء وثلاث ورباع)، وذلك في الأعداد من واحد إلى عشرة.

2- **مَفْعَل**: كـ(مثنى ومثلث ومربع)، وهذا كسابقه في الأعداد من واحد إلى عشرة.

قال الشاعر: [من الطويل]

ولكنمـا أَهلـــي بواد أنيســـهُ

ذئاب تَبْغِي النَّاس مثنى وموحد.

3- **فُعَل**: كـ(عمر وزفر ومضر)، وهذا في أعلام وأوصاف معدودة، وردت عن العرب سماعًا ممنوعة من الصرف؛ ويُلحق بها ما جاء من ألفاظ التوكيد على هذه الصيغة.

4- **فَعْلِ**: كـ(أَمْسِ)، وهي مختصة بهذا اللفظ.

5- **فَعَل**: كـ(سَحَر)، وهي كذلك مختصة بهذا اللفظ.

قال الناظم: [من بحر الرجز]

وامنع لتعريف وعدل "سحرا"

ظرفًا، وأوجب صرفه منكرا.

6- **فِعَال**: كـ(قِطَام وحِذَام ورِقَاش)، وذلك في ما كان علمًا لمؤنث.

الباب الرابع:

حالات منع المعدول من الصرف؟

والجواب: منع المعدول من الصرف على حالات، وذلك تبع للمسموع من الأعلام والأوصاف على تلك الصيغ الوزنية.

1-العلم المعدول إلى (فُعَل)، مثل:

(عُمَر، زُفَر، زُحَل، هُبَل)، فهذه أعلام معدولة من (عَامِر، زَافِر، زَاحِل، هَابِل).

2-ما كان على وزن (فُعَل) من ألفاظ التوكيد المعنوي، يُمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل، مثل:

جاءَ النساءُ جُمَعُ، ورأيتُ النساءَ جُمَعَ، ومررتُ بالنساءِ جُمَعَ.

والأصل: (جَمْعَاوات)، لأن مفرده (جَمْعَاء)، فعُدِلَ عن (جمعاوات) إلى (جُمَع).

وأما شبهه بالعلم، فلأن (جُمَع) مُعَرّف بالإضافة المقدرة، والتقدير (جُمَعَهُنَّ)، وذلك فإن تعريفه بالإضافة

المقدرة، أشبه العلم في أنه معرفة، وليس في اللفظ ما يُعَرّفُه.

قال في "شرح الكافية الشافية":

ومن الممنوع للعدل والتعريف (جمع) وتوابعه؛ فإنها لا تنصرف للعدل والتعريف.

فأما تعريفها فبالإضافة المنوية،... لأن الضمير حذف للعلم به، واستغني بنية الإضافة فصار (جمع) لكونه معرفة بغير علامة ملفوظ بها، كأنه علم وليس بعلم؛ لأن العلم إما شخصي، وإما جنسي.

فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره.

والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره.

و(جمع) بخلاف ذلك، فالحكم بعلميته باطل.

وما قررته ظاهر قول سيبويه فإنه قال:

وسألته -يعني الخليل- عن (جمع) و(كتع)؟ فقال: هما معرفة بمنزلة (كلهم)، وهما معدولتان عن جمع (جمعاء) وجمع (كتعاء).ا.هـ[23]

3-**الصفة المعدولة:** وهي على ثلاثة أضرب:

الأول: المعدولة إلى (فُعَل) مثل: أُخَر، وهي صفة لجمع المؤنث، معدولة عن (آخر)[24].

والثاني: الأعداد التي على وزن (فُعَال) و(مَفْعَل)، وذلك من واحد إلى عشرة، فإنها معدولة عن الأصول عدل تحقيقي، مثل: (أُحَاد، ومَوْحَد، ورُبَاع، ومربع)[25]، فهي معدولة.

قال الناظم: [من بحر الرجز]

ومنع عدل مع وصف معتبر

فـي لفظ مثنـى وثـلاث وأُخَر

ووزن مثنـــى وثلاث كهمـا

---

[23] شرح الكافية الشافية (3/1474-1475).

[24] مثل قوله تعالى: {فعدة من أيامٍ أُخَرَ} سورة البقرة الآية <184>.

[25] مثل قوله عليه الصلاة والسلام: (صلاة الليل مثنى مثنى) متفق عليه.

مـن واحــد لأربع فلـيعلمــا.

والثالث: الصفة الملازمة للنداء، وذلك في المذكر: (يا لكع، ويا فسق، ويا غدر)، وفي المؤنث: (يا لَكاعِ، ويا فَساقِ، ويا غَدارِ)، فهي معدولة عن (ألكع، وفاسق، وغادر)[26].

قال سيبويه:

تركوا صرف (لُكَع) حين أرادوا يا (ألكع)، و(فُسَق) حين أرادوا يا (فاسق)؛ وترك الصرف في (فُسَق) هنا، لأنه لا يمكن بمنزلة يا رجل للعدل.ا.هـ[27]

4- **لفظ** (سَحَر) وهو الثلث الأخير من الليل، فإذا أُريد به سَحَرُ يوم بعينه، وجعل ظرفًا، مثل: خرجتُ يومَ الجمعةِ سَحَرَ، فـ(سحر) ممنوع من الصرف للعدل

---

[26] **قال ابن السراج في "الأصول (88/2)"**:
أما قولهم: يا (فسقُ)، فإنما أرادوا: يا (فاسقُ).ا.هـ
وقال ابن مالك في "شرح الكافية الشافية (1474/3)":
ومن الممنوع من الصرف للعدل والتعريف ما جعل علمًا من المعدول إلى (فعل) في النداء، كـ(غدر، وفسق)، فحكمه حكم (عمر)، وهو أحق من (عمر) بمنع التصرف؛ لأن عدله محقق، وعدل (عمر) مقدر.ا.هـ

[27] الكتاب لسيبويه (225/3).

وشبه العلمية[28]، فالعدل لأنه معدول عن السَّحر المعرَّف بـ(أل)، لأن المراد به يومُ معيّن، فكان حقَّه أن يُعَرَّف بـ(أل)، ولكنهم عدلوا عن ذلك، وذكروه بدون (أل).

وأما شبه العلمية فإن (سحر) معرّف بغير أداة تعريفٍ ظاهرة، فأشبه العَلَم في ذلك، فإن كان لفظ (سحر) لم يُرَد به سحر يوم معيّن، صُرف كما في قوله تعالى: {نجيناهم بسحرٍ}[29].

قال ابن هشام -رحمه الله-:

وأما (سحر) فجميع العرب تمنعهُ من الصرف، بشرطين: **أحدهما**: أن يكون ظرفًا، **والثاني**: أن يكون من يوم معين، كقولك: جئتُك يوم الجمعة سحر، لأنه حينئذٍ معدول عن السحر، كما قدر التميميون (أمس) معدولًا عن (الأمس).ا.هـ[30]

---

[28] **قال ابن السراج في "الأصول (88/2)"**:
و(سَحَر) إذا أردت سحر ليلتك فهو معدول عن الألف واللام. ا.هـ.
[29] سورة القمر الآية <34>.
[30] شرح قطر الندى (315).

5- **لفظ** (**أَمْسِ**)، وهي تستعمل ظرفًا وغير ظرف، فإذا قصدت ظرف يومٍ بعينه، كالخميس فتقول: جئتك يوم الخميس أمسِ، فهو ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية لكونه من الأمس الذي هو قبل اليوم.

قال الناظم: [من بحر الرجز]

وامنع لتعريف وعدل "سحرا"

ظرفًا، وأوجب صرفه منكرا

تميم منع "أمس" في رفع ترى

وعنهم في غير رفع كسرا

وبعضهم يفتح جرا ولدى

غيرهم اكسر -مطلقًا- إن جردا

ومع "ال"، وفي إضافة، وفي

تنكير إعراب لكل اقتفي

وعدل غير "سحر" و"أمس" في

تسميـــة تعرض غير منتفـــي[31].

وقال في شرح الأبيات:

بني تميم يعربونه ويمنعونه من الصرف للتعريف، والعدل عن الألف واللام، وذلك في حال الرفع خاصة، فيقولون: ذهب أمس بما فيه؛ وفي النصب والجر يبنونه على الكسر، ومنهم من يعربه في الجر بالفتحة، كقول الراجز: [من بحر الرجز]

لقد رأيت عجبًا مذ أمسَا عجائز مثل السعالي خمسَا.

وغير بني تميم يبنيه على الكسر في الإعراب كله، وسبب بنائه تضمين معنى حرف التعريف.

ولكون سبب البناء ضعيفًا بالعروض لم تجمع العرب على بنائه، بل هو عند بني تميم في الرفع معرب، ولا خلاف في إعرابه إذا أضيف، أو لفظ معه بالألف واللام، أو نكر، أو صغر، أو كسر.

---

[31] شرح الكافية الشافية (1478/3).

وقال ابن خروف: لا علة لبناء (أمس) إلا إرادة التخفيف تشبيهًا بالأصوات.

وبنو تميم يبنونه على الكسر في الجر والنصب، ويعربونه في الرفع من غير صرف.

وكل معدول سمي به فعدله باق إلا (سحر) و(أمس) في لغة بني تميم، فإن عدلهما يزول بالتسمية فينصرفان؛ بخلاف غيرهما من المعدولات، فإن عدله في التسمية باق، فيجب منع صرفه للعدل والعلمية، هذا كله مذهب سيبويه، ومن عزا إليه غير ذلك فقد أخطأ.

وذهب الأخفش وأبوعلي وابن برهان إلى صرف العلم المعدول مسمى به، وهو خلاف مذهب سيبويه.ا.هـ[32]

وأما شارح "المفصل" فقال:

فإن سُمِّي رجلٌ بـ(مثنى) و(ثلاث) و(رباع) ونظائرها، انصرف في المعرفة؛ فتقول فيه: هذا (رُبَاعٌ) و(ثُلَاثٌ) بالتنوين، لأن الصفة بالتسمية قد زالت، وزال العدل

[32] شرح الكافية الشافية (3/1480-1483).

أيضًا لزوال معنى العدد بالتسمية، وحدث فيه سببٌ آخر غيرهما، وهو التعريف، فانصرف لبقائه على سبب واحد.

فإن نكّرته بعد التسمية لم ينصرف، على قياس سيبويه: لأنه أشبه حاله قبل النقل، وينصرف على قياس قول أبي الحسن ، لخُلُوّه من سببٍ ألبتة.

وحُكي أن ابن كيسان قال: قال أهل الكوفة (مثنى)، و(موحد)، بمنزلة (عُمَر)، وإن هذا الاسم معرفةٌ، فإذا سمّيت به رجلًا لم ينصرف، كما لم ينصرف (عمر) اسم رجل. .ا.هـ[33]

وقال ابن هشام:

ومما اختلف فيه التميميون أيضًا (أمس) الذي أُريد به اليوم الذي قبل يومك، فأكثرهم يمنعهُ من الصرف إن كان في موضع رفع، على أنه معدول عن (الأمس)، فيقول: مضى أمس بما فيهِ، ويبنيه على الكسر في النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام،

[33] شرح المفصل (178/1).

فيقول: اعتكف أمس وما رأيته مذ أمس؛ وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف مُطلقًا.ا.هـ[34]

[34] شرح قطر الندى (315).

البـاب الخـامـس:

في الأعلام المسموعة ممنوعة من الصرف لعلة العدل تقديرًا:

الذي ورد في كتب النحو من الأعلام المعدولة[35] خمسةَ عشرَ عَلَمًا، وهي:

1- **بُلَع**[36]:

2- **ثُعَل**[37]:

3- **جُشَم**[38]:

---

[35] اشترط في منع المعدول من الصرف العلمية والتكبير والتذكير والتعريف والإفراد، فإذا نكرته أو صغرته أو أنثته أو جمعته فإنك تصرفه.

[36] **البُلَع**: هو من كان كثير الأكل، وقيل: اسم موضع، وبنو بُلَع: بُطين من قضاعة. وانظر: لسان العرب (20/8).

[37] **ثُعَل**: أبو حيّ من طيء، وهو ثُعَل بن عمرو أخو نبهان، وهم الذين عناهم امرؤالقيس بقوله: [من بحر المديد]

رُبَّ رامٍ من بنـــي ثُـعَـلٍ مُخرجٍ كفَّيــهِ من سُثُرِه.أ.هـ

وانظر: لسان العرب (84/11).

فائدة: وهنا إشكال، إذ كيف ثعل ممنوعًا من الصرف، وهو هنا مصروفًا؟

والجواب: قال ابن منظور في اللسان: بنو ثُعَل:بطن، وليس بمعدول إذ لو كان معدولًا لم يُصرف. ا.هـ

فالبيت السابق لامرئ القيس، وكلام ابن منظور المتقدم، في جواز صرف ثُعَل؛ فأما البيت فلعله صرفه ضرورة، وأما كلام ابن منظور ففيه نظر، لاسيما وهو علم على وزن (فُعَل)، والقياس فيه أن يكون معدولًا عن (فَاعِل).

[38] **جُشَم**: في ثقيف، وهو جُشَمُ بن ثقيف؛ وجُشَمُ: حيٌّ من تغلب، وهم الأراقم.

4- **جُحَا**[39]:

5- **دُلَف**[40]:

6- **زُحَل**[41]:

7- **زُفَر**[42]:

8- **عُصَم**[43]:

9- **عُمَر**[44]:

وفي "**التهذيب**": جُشَمُ في هوازن: وهو جُشَمُ بن معاوية بن بكر بن هوازن.
وانظر: لسان العرب (101/12).

[39] **جُحَا**: وكنيته أبوالغُصْن، واسمُهُ دُجين بن ثابت اليربوعي البصري.
رأى أنس بن مالك وروى عن أسلم مولى عمر، وهشام بن عروة.
وعنه ابن المبارك، ومسلم بن إبراهيم، وبشر بن محمد السُّكري، والأصمعي، وأبو عُمر الحوضي؛ وله ترجمة في "**تأريخ الإسلام للذهبي** (245/9)".

[40] **دُلَف**: دُلَفُ من الأسماء فُعَلُ، كأنه مصروفٌ من دالفٍ، مثل: زُفَرَ وعُمَرَ؛... قال ابن بَرّيٍ: أبو دُلَفَ غير مصروف، لأنه معدول عن دَالِفٍ؛ وقال: ذكر ذلك الهروي في كتابه "**الذخائر**".
وانظر: لسان العرب (107/9).

[41] **زُحَل**: اسم كوكب من الخُنَّس؛ سُئِلَ محمد بن يزيد المُبَرّد عن صرفه؟ فقال: لا ينصرف، لأن فيه العلتين: المعرفة والعدول؛ مثل: عُمَرَ.
وانظر: لسان العرب (303/11).
وفي "**شرح المفصل** (175/1)":
سُمّي بذلك لبُعده.ا.هـ

[42] **زُفَر**: يُقال: للرجل الجواد، والشجاع، وللجمل الضخم.
وانظر: لسان العرب (325/4).
وفي "**شرح المفصل**" لابن يعيش (175/1):
زافرٌ علم، وإليه تُنسب الزافريّة، من زَفرَ الحمل يَزْفِرُه إذا حمله. ا.هـ

[43] **عُصَم**: علم سُمع ممنوعًا من الصرف.

10- **قُثَم**[45]:

11- **قُزَح**[46]:

12- **جُمَح**[47]:

13- **مُضَر**[48]:

14- **هُذَل**[49]:

15- **هُبَل**[50]:

قال سيبويه: وأما (عمر) و(زفر) فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا، وإنما

---

[44] **عُمَر**: علم من الأعلام، وهو اسم أمير المؤمنين، وثاني الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، أبوعبدالله وأبو حفص عمربن الخطاب -رضي الله عنه-.

[45] **قُثَم**: اسم رجل مشتق من قَثَمَ، وهو معدولٌ عن قاثم وهو المُعطي؛ ويُقالُ للرجل إذا كان كثير العطاء: مائحٌ قُثَمٌ؛ وقال الشاعر: [من بحر البسيط]

مـاحَ الـبـلادَ لنـا فـي أوَّلِيَّتِنـا على حسـود الأعـادي مـائـحٌ قُثَـمُ.

ورجلٌ قُثَم وقُذَم إذا كان مِعطاء.

وانظر: لسان العرب (462/12).

[46] **قُزَح**: اسم لطرائق متقوسة تبدو في السماء أيام الربيع، زاد الأزهري: غِبَّ المطر بحمرة وصفرة وخضرة، وهو غير مصروف، ولا يُفصل قُزَحُ من قَوْسٍ.

وانظر: لسان العرب لابن منظور (563/2).

[47] **جُمَح:** أبو بطن من قريش. وانظر: لسان العرب (428/2).

[48] **مُضَر**: اسم رجل، قيل: سُمِّي به لأنهُ كان مولعًا بشُرب اللبن الماضر، وهو مضر بن نِزار بن معدِّ بن عدنان، وقيل: سُمّي به لبياض لونه من مضيرة الطبيخ.

انظر: لسان العرب (177/5).

[49] **هُذَل**: اسمٌ ممنوعٌ من الصرف.

[50] **هُبَل**: اسمٌ لصنم كان في قريش.

هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما، وهو بناؤهما في الأصل، فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو (عامرٍ) و(زافرٍ).

ولا يجيء عمر وأشباهه محدودًا عن البناء الذي هو أولى به، إلا وذلك البناء معرفة، كذلك جرى في هذا الكلام، فإن قلت: (عمرٌ آخر) صرفته، لأنه نكرة فتحول عن موضع (عامرٍ) معرفة؛ وإن حقَّرته صرفته؛ لأن (فعيلًا) لا يقع في كلامهم محدودًا عن (فويعلٍ) وأشباهه، كما لم يقع (فعلٌ) نكرةً محدودًا عن (عامرٍ)، فصار تحقيره كتحقير عمرٍو، كما صارت نكرته كـ(صردٍ) وأشباهه، وهذا قول الخليل.ا.هـ كلامه[51].

تنبيه: وردت بعض الأعلام على وزن (فُعَل)، ولكنها سُمعت من العرب مصروفة، فلم تقدر فيها علة العدل، كـ(أُدَدٍ[52]، وطُوًى[53]، وتُتَلٍ[54]، وعُلَقٍ، وخُلَقٍ).

---

[51] الكتاب (3/223-224).

[52] هو عند سيبويه من الود وهمزته عن واو، وعند غيره من الأد وهو العظيم وفي الذكر: {لقد جئتم شيئًا إدا} سورة مريم الآية <89>، فهمزته أصلية؛ وهو أبو قبيلة من العرب.

تنبيه آخر:

قال ابن جني في "اللمع**"**:

(فُعَل) على ضربين:

فإن كانت الألف واللام تدخلان عليه فليس معدولًا، وذلك نحو: (جُرَذ، وصُرَد، ونُغَر، وثُقَب، وغُرَف) فإن هذا كله مصروف، لقولهم: (الصرد، والنغر، والثَّقْب، والغرف).

وإن لم تكن اللام تدخله فإنه معدول، نحو: (ثُعَل، وجشم، وعمر) لا تصرف ذلك معرفة للتعريف والعدل، وتصرفه نكرة؛ يدل على أنه معدول أنَّك لا تقول: (الجُشَم)، ولا(الثُّعَل)، ولا (العُمَر) كما تقول: (الصرد)، (والنغر)[55].ا.هـ

وقال ابن يعيش في "شرح المفصل**"**:

---

[53] اسم موضع بالشام، والمانع من عدله كونه علم ومؤنث، والعدل قليل والتأنيث كثير.

[54] المانع من عدله كونه علم وأعجمي، وهذا على مذهب من يرى منع الثلاثي للعجمة.

انظر: حاشية الصبان على الأشموني (389/3).

[55] اللمع في العربية (155-156).

و(فُعَل) يأتي على ضروبٍ، منها: ما كان للأعلام المعدولة، ومنها: أن يجيء جنسًا، نحو: (صُرَدٍ) و(نُغَرٍ) و(سُبَدٍ) لطائر؛ ويجيء صفةٌ كـ(حُطَمٍ)[56] و(زُفَرٍ)[57]؛ ويجيء جمعًا نحو: (ثُقْبَةٍ) و(ثُقَبَ)[58] ؛ و(رُطْبَةٍ) و(رُطَبٍ).

فلو سُمّي بشيء من ذلك لانصرف، لأنه منقولٌ من نكرة؛ واعتبارُ العدل من ضروب (فُعَل) بامتناع الألف واللام منه؛ وعرفنا أنَّهُ معدول أنّه ورد في اللغة غير منصرف، وليس فيه من موانع الصرف سوى التعريف[59].ا.هـ

---

[56] نحو قول الراجز: [من مشطور الرجز]

هذا أوانُ الشدِّ فاشتدي زِيَمْ
قد لَفَّها الليلُ بسـوّاقٍ حُطَمْ
ليس يراعـي إبلٍ ولاَ غنـمْ.

[57] نحوقول الشاعر: [من بحر البسيط]

أخو رغائب يُعطيـها ويُسـألُها يأبـى الظُـلامـة منـها النَّوفـلُ الزُّفَـرُ.

[58] قال سيبويه في "**الكتاب** (224/3)":
وسألتهُ عن (صُغَر) من قوله: (الصغرى) و(صغر)، فقال: أصرف هذا في المعرفة لأنه بمنزلة: (ثقبةٍ) و(ثُقَبٍ)، ولم يشبهَّ بشيء محدود عن وجهه.ا.هـ

[59] شرح المفصل (175/1).

البـاب السـادس:

في الصفات المعدولة تقديرًا:

وهي (أُخَر)، لأن أصلها (آخر) بالمد، والمد محسوب بحرفين الأول متحرك والثاني ساكن، فكأنه (أَأْخِر)=(فَاعِل).

قال سيبويه: فلما خالفت أخواتها وأصلها، وإنما هي بمنزلة: الطول والوسط والكبر، لا يكن صفة إلا وفيهن ألف ولام، فتوصف بهنَّ المعرفة.

ألا أنك لا تقول: (نسوةٌ صُغرٌ)، ولا (هؤلاء نسوةٌ وسطٌ)، ولا تقول: (هؤلاء قومٌ أصاغر).

فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها، كما تركوا صرف (لُكَع) حين أرادوا يا (ألكع)، و(فُسَق) حين أرادوا يا (فَاسِق)[60].ا.هـ

تنبيه: والصفات المعدولة الأخرى هي الأعداد، من الواحد إلى العشرة، وهي معدولة عدل تحقيقي.

---

[60] الكتاب (225/3).

البـاب السـابـع:

فيما ألحقوا بهذه الأعلام من مؤكدات الجمع المؤنث، وهي:

1-**جُمَع**:

قال العكبري:

وَإِنَّمَا لم ينْصَرف (جُمَعُ) لأنَّ فِيهِ الْعدْل والتعريف فالعدلُ عَن (جُمَعٍ) لأنَّ واحده (أجمع) و (جَمْعَاء) فَيَنْبَغِي أَن يكون على (جُمَعُ) مثل (حُمْر) ولكَّنه فتحت ميمّه وصير كـ (عُمَر)؛ **وَقَالَ أَبُو عليّ:** هُوَ معدول عَن (جَماعى) مثل: (صحراء) و(صحارى)، وَلَو كَانَ عَن (جمع) مثل: (حمر) لما جَازَ فِيهِ (أَجْمَعُونَ)، ولكان يُؤَكد بِهِ المذكَر والمؤنّث كَمَا يُوصف بِـ(حُمَر) الْمُذكر والمؤنث، وأمَّا التَّعْرِيف فبوضعه توكيداً للمعرفة، صَار كالأعلام، وَلَيْسَ فِيهِ أَدَاة للتعريف وأمَّا (جَمْعَاء) فَلأَلِفَيْ التَّأْنِيث.[61]

2-**كُتَع**:

[61] اللباب في علل البناء والإعراب (1/397-398).

قال ابن منظور:

الكُتَعُ: ولد الثعلب، وقيل: أرداُ ولد الثعلب، وجمعه كِتْعان؛ والكُتَعُ: الذئب بلُغة أهل اليمن.

وأَكْتَعُ: ردفٌ لأَجْمَعَ، لا يُفردُ منه ولا يكسَّر،... ورأيت إخوانك جُمَعَ كُتَعَ، ورأيت القومَ أَجمعين أَكْتَعِين أَبْصَعِينَ أَبتعين، تُوكَّدُ الكلمة بهذه التواكيد كُلِّها، ولا يُقَدَّمُ (كُتَعُ) على (جُمَعُ) في التأكيد، ولا يُفْرد لأنه إتباع لهُ.[62]

معدولة عن (كتعاوات)، مأخوذ من تكتع الجلد إذا تقبض واجتمع[63].

قال سيبويه: وسألته -أي: الخليل- عن جمع وكتع، فقال: هما معرفة بمنزلة (كلُّهم)، وهما معدولتان عن جمع (جمعاء)، وجمع (كتعاء)، وهما منصرفان في النكرة.ا.هـ[64]

3- بُصَع:

---

[62] لسان العرب (305/8).
[63] همع الهوامع (169/3).
[64] الكتاب (224/3).

معدولة عن بصعاوات، وهي مأخوذة من البصع، وهو العرق المجتمع[65].

قال العكبري:

وأمَّا (أَكْتَع) و (أبصع) وَمَا تصرَّف مِنْهُمَا فَلَا تسْتَعْمل فِي التوكيد إلاَّ تبعا لـ(أجمع) فإنَّ جَاءَ شَيْء على غير ذَلِك فِي الشّعْر فضرورة[66].ا.هـ

وقال ابن منظور:

هو توكيدٌ مُرَتَّب لا يُقدَّم على (أجمع)؛ قال ابن سيده: وأَبْصَعُ نعتٌ تابعٌ لأَكْتَعَ، وإنما جاؤُوا بـ(أَبْصَعَ) و(أَكْتَعَ) و(أَبْتَعَ) إتباعًا لـ(أَجْمَعَ)، لأنهم عدلوا عن إعادة جميع حروف (أَجْمَعَ) إلى إعادة بعضها، وهو العين، تحاميًا من الإطالة بتكرير الحروف كُلِّهَا.

فإن قيل: فلم اقتصروا على إعادة العين وحدها دون سائر حروف الكلمة؟ قيل: لأنها أقوى في السَّجعة من الحرفين اللذين قبلَهَا، وذلك لأنها لام الكلمة وهي قافيةٌ لأنها آخر حروف الأصل، فجيء بها لأنها مقطع

---

[65] حاشية ابن قاسم على الآجرومية (90).

[66] اللباب للعكبري (398/1).

الأصول، والعمل في المبالغة والتكرير إنما هو على المقطع لا على المبدإ، ولا على المحشإ، ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي لأنها المقاطع، وفي السجع كمثل ذلك، وآخر السجعة والقافية عندهم أشرف من أولها، والعناية به أمسُّ، ولذلك كلما تطرف الحرف في القافية ازدادوا عناية به، ومحافظة على حكمه[67].ا.هـ

وألفاظ التوكيد المعنوي الأربعة كلها أعلام جنس تدل على الإحاطة والشمول، وفي (جمع) يعتقد البعض أنه من ملحق العلم المعدول.

4- **بُتَع**:

من البتع، وهو طول العنق[68].

فتقول: (جاءت المسلمات كلِّهن جُمَعَ كُتَعَ بُصَعَ بُتَعَ)، فكل هذه الأربعة الجموع التي على وزن (فُعَلَ) توكيد

---

[67] لسان العرب (12/8).

[68] همع الهوامع (169/3).

لكلمة المسلمات، ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف للتعريف والعدل.

أما التعريف فلأنه مضاف في المعنى إلى ضمير المؤكد، فشابه بذلك العلم في كونه معرفة بغير قرينة لفظية، وأثر تعريفه في منع الصرف كما تؤثر العلمية، أي: إن الأصل في نحو: جاءت المسلمات جمع: جمعهن، فحذف الضمير للعلم به، واستغنى بنية الإضافة.

البـاب الثـامـن:

في المعدول منه (فُعَل)

اختلفوا في (فُعَل) في التوكيد، هل هو معدول عن (فَعْلَاوَات)، أو عن (فعل)، أو عن (فَعَالِي)؟

فقال ابن مالك في "شرح الكافية الشافية":

وأما العدل فعن (فعلاوات)؛ لأنه جمع (فعلا)، مؤنث (أفعل)، وقد جمع المذكر بالواو والنون، فكان حق المؤنث أن يجمع بالألف والتاء كـ(أفعل) و(فعلى).

لكن جيء به على (فُعَل) فعلم أنه معدول عن (فعلاوات)، وليس معدولًا عن (فعل) كما قال الأخفش والسيرافي، لأن (أفعل) المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على (فعْل) بسكون العين.

ولا هو معدول عن (فعالي)؛ لأن (فعلا) لا يجمع على (فعالي) إلا إذا لم يكن له مذكر على (أفعل)، وكان اسمًا محضًا كـ(صحراء)؛ و(جمعاء) بخلاف ذلك، فلا له في

(فعالي) ولا (فعل)، وإنما أصله (جمعاوات) كما قيل في مذكره (أجمعون)[69].ا.هـ[70]

[69] قال تعالى: {فسجد الملائكة كلُّهم أجمعون} سورة ص الآية <73>، وقوله سبحانه: {وأتوني بأهلكم أجمعين} سورة يوسف الآية <93>.

[70] شرح الكافية الشافية (3/1475-1476).

الخـاتـمـة:

في الدفاع عن تعليلات النحاة:

قال ابن الوراق (ت381هـ) -رحمه الله-:

اعلم أن ما كان على (فِعال)، تُريدُ به الأمر، فإنما استحق البناء، لأنه قام مقام فعل الأمر، كقولهم: تراك زيدًا، تُريدُ: اترك زيدًا، وكذلك: مناع زيدًا، أي: امنعْ زيدًا، فلما قام مقام فعل، وجب أن يبنى على السكون، فالتقى في آخره ساكنان، فكسر الآخر، لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا.

واعلم أن سيبويه يُجيز القياس على (دراك) وبابه لكثرة العدل في باب الأفعال الثلاثية، فلما كثر واطرد أجاز القياس عليه.

وأما ما كان معدولًا من الفعل الرباعي، فالقياس لا يجوز عليه، لأنه لم يسمع إلَّا في حرفين:

أحدهما: عرعار، وهي لعبة يلعبون بها.

وثانيهما: قرقار، من السحاب المقرقر بالرعد، كما قال الشاعر: [من بحر الكامل]

قالت له ريح الصبا قرقار فاختلط المعروف بالإنكار.

فلما لم يكثر، لم يجز القياس عليه.

وأما ما ذكرناه عن الصفة الغالبة، وما كان في معنى المصدر، وما كان اسمًا غالبًا، فعلة بنائِهِ حمله على فعل الأمر، وإنما حملت لأنها مشاركة لَهُ في اللفظ والمعنى، وأما من جهة اللفظ فلاشتراكهما في العدل، وأنهما مؤنثان، فلما شاركت هذه الأشياء الثلاثة (فِعال) التي للأمر من جميع وجوهها حملت عليها، والدليل أن (فِعال) التي للأمر قول الشاعر: [من بحر الكامل]

ولأنت أشجع من أُسامة إذْ

دعيت: نزال ولج في الذعر.

فقال: دعيت، وإنما ساغ التأنيث ها هنا، لأنهم يريدون: النزلة، والمصادر قد تكون مؤنثة، فلذلك ساغ التأنيث في (فعال)، كأنَّهُ مصدر مؤنث أقيم مقام الفعل.

وأما بنو تميم: فيخالفون فيما كان من (فعال) اسْما غَالِبا، فيجرونه مجْرى مَا لَا ينْصَرف، وَإِنَّمَا وافقوا أهل الْحجاز فِي الصّفة والمصدر، لِأَن الصّفة مضارعة للْفِعْل، والمصدر مُشْتَقّ مِنْهُ الْفِعْل، فَيعْمل عمله، فَصَارَ بِهَذَا أَيْضا مضارعاً للْفِعْل، فكأنهم لما بنوا (فعال) الَّتِي قَامَت مقَام (فعل)، بنوا أَيْضا (فعال) الَّتِي يُرَاد بهَا الصّفة والمصدر لمضارعتها الْفِعْل، وَأما (فعال) المعدولة عَن اسْم علم فَلَيْسَ بمضارع للْفِعْل، وَقد كَانَ قيل: الْعدْل لَا ينْصَرف، لِأَنَّهُ معرفَة مؤنث، وَالْعدْل لَا يُخرجهُ عَن حكمه من منع الصّرْف، لِأَن كَثْرَة الْعِلَل الْمُوجبَة لمنع الصّرْف لَا تخرج الِاسْم عَن هَذَا الحكم، فَلذَلِك أجروه مجْرى مَا لَا ينْصَرف، وَقد احْتج أَبُو الْعَبَّاس لأهل الْحجاز بِأَن قَالَ: إِن هَذِه الْأَسْمَاء قبل الْعدْل كَانَت لَا تَنْصَرِف، وَالْعدْل يزيدها نقصا، وَلَيْسَ بعد النَّقْص لما لَا ينْصَرف إِلَّا الْبناء، فَلذَلِك بنيت، وَقد بَينا أَن هَذِه الْعلَّة لَيست بِشَيْء، وَالدَّلِيل على ذَلِك: أَن كَثْرَة الْعِلَل الْمُوجبَة لمنع الصّرْف لَا توجب للأسماء الْبناء، أَلا ترى أَنَّك لَو سميت رجلا ب (حُبْلَى) لم ينْصَرف، وَألف التَّأْنِيث وَحدهَا تمنع من

الصّرْف فِي حَال التنكير، فانضمام عِلّة التَّعْرِيف إِلَيْهَا لم تخرج الِاسْم إِلَى الْبناء، فَكَذَلِك الْعدْل أَيْضا لَا يُوجب الْبناء، وَإِنَّمَا اسْتحقَّت الْبناء لما ذَكرْنَاهُ من الشّبَه ب (فعال) الَّتِي لِلْأَمْر.

وَاعْلَم أَن بني تَمِيم يوافقون أهل الْحجاز فِيمَا كَانَ آخِره رَاء، نَحْو قَوْلهم للكوكب: حضار، وسفار: لماء مَعْرُوف، وَإِنَّمَا اخْتَار بعض بني تَمِيم الْكسر، لِأَن الإمالة فَاشِية فِي لُغَة تَمِيم، ليوافقوا لغتهم، ويسهل اللَّفْظ عَلَيْهِم بِهِ، ويكونوا قد ذَهَبُوا فِي عِلّة الْبناء إِلَى مَا ذهب إِلَيْهِ أهل الْحجاز وَبَعض بني تَمِيم فِيمَا كَانَ آخِره رَاء، بِمَنْزِلَة مَا لَيْسَ فِي آخِره رَاء، وَيصير على قِيَاسه.[71]

[71] علل النحو لابن الوراق (472-474) مكتبة الرشد.

الفهرس:

المقدمة:

الباب الأول: ما هي علة العدل المانعة من الصرف؟ وفائدته، وأقسامه.

الباب الثاني: العدل التقديري علة نظرية.

الباب الثالث: أوزان العدل.

الباب الرابع: حالات منع المعدول من الصرف.

الباب الخامس: في الأعلام المسموعة ممنوعة من الصرف لعلة العدل تقديرًا.

الباب السادس: في الصفات المعدولة تقديرًا.

الباب السابع: فيما ألحقوا بالأعلام المعدولة من مؤكدات الجمع المؤنث.

الباب الثامن: في المعدول منه فُعَل.

الخاتمة: في الدفاع عن تعليلات النحاة.

الفهرس.